الدَّرس الأَوَّل

شرح كتاب صفة الصّلاة

للشَّيخ: أبي عبد الأعلى خالد عثمان المصري

– حفظه الله تعالى –

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتَّبع هُداه؛ أمَّا بعد:

فهذه المجالس إن شاء الله تعالى نسعى فيها جميعًا كطلَبة علم أن نحفظ الأدلَّة الصَّحيحة الَّتي صحَّت عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في صفة صلاته من التَّكبير إلى التَّسليم.

لا يوجد كتاب جمع الأدلَّة الَّتي صحتَّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من طرق مختلفة كهذا الكتاب، ولذلك حريٌّ بكلِّ طالب علم أن يعتنيَ به وأن يحفظ ما فيه من الأدلَّة الَّتي صحَّت في أعظم عبادة يتعبَّد بها العبد ربَّه من العبادات العمليَّة القوليَّة، والصَّلاة أعظم عبادة ولذلك كانت الرُّكن الثَّاني من أركان هذا الدِّين بعد التَّوحيد، ولذلك اعتنى النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وَحيًّا من الله أن يُبيِّن لأُمَّته صفة هذه الصَّلاة، واعتنى أصحابه -رضي الله عنهم- أن ينقلوا إلينا بكلَّ دقَّة صفة هذه الصَّلاة بدءًا من التَّكبير وختامًا بالتَّسليم حتَّى نقلوا اضطراب لحيته صلَّى الله عليه وسلَّم في داخل الصَّلاة وهذا من شدَّة اعتنائهم بنقل صفة هذه الصَّلاة لكونها أعظم عبادة، ولذلك لن تجد أُمَّة من الأُمم اعتنت بذكر ما ثبت عن رسولها صلَّى الله عليه وسلَّم كهذه الأمَّة وعلى رأس هؤلاء الصَّحابة -رضي الله عنهم- ومن حمل منهجهم يسير على طريقهم فيعتني أيضًا بهذا النَّقل، والَّذين جاؤوا بعد الصَّحابة خاصَّة كلَّما تقدَّم بهم الزَّمن يكون شُغلهم الشَّاغل إثبات صِحَّت الإسناد إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهذا الَّذي سلكه أحد هؤلاء العلماء الذين نحسبهم يسيرون على هذا الطَّريق وهو الإمام محمد ناصر الدِّين الألباني -رحمه الله تعالى- فألَّف كتابه هذا العظيم على هذا المنهج، فاعتنى بجمع الرِّوايات من طُرق مختلفة يُبيِّن صحيحها من سقيمها، ويُبيِّن المعروف منها من المنكر، والثَّابت منها من الشَّاذ، يسير على هدْي أئمَّة الحديث قديمًا وحديثًا متَّبعًا في ذلك أدقَّ المناهج الَّتي عرفتها الدُّنيا في إثبات الأخبار، فإنَّ منهج أهل الحديث ما عرفتْ

ولن تعرف الدُّنيا مثله إلى أن تقوم السَّاعة في دِقَّة نقل الأخبار فليهنأ المسلمون بهذا المنهج العظيم الَّذي شهد بعظمته المنصفون من الكفَّار فضلًا عن عقلاء المسلمين.

وقد بيَّن المصنِّف –رحمه الله تعالى– منهجه هذا في مقدِّمة كتابه كما نستمع إلى طرفٍ منها الآن.

الْمَتْن:

قال المصنِّف –رحمه الله تعالى–:[سَبب تصنيف: الكتاب لَمَّا كنت لَمْ أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع فقد رأيت من الواجب علي أن أضع لأخواني المسلمين ممَّن همُّهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيِّهم صلَّى الله عليه وسلَّم كتابًا مُستوعبًا ما أمكن لجميع ما يتعلَّق بصفة صلاة النبي صلَّى الله عَليه وسلَّم من التَّكبير إلى التَّسليم بحيث يُسهِّل على من وقف عليه من المحبِّين للنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم حبًّا صادقًا القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدِّم:((صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي))، ولهذا فإنِّي شمَّرتُ عن ساعد الجدّ وتتبَّعتُ الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك، وقد اشترطتُ على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده حسبمَا تقتضيه قواعد الحديث الشَّريف وأصوله وضربتُ صفحًا عن كلِّ ما تفرد به مجهول أو ضعيف سواء كان في الهيئات أو الأذكار أو الفضائل وغيرها لأنَّني أعتقد أنَّ فيما ثبت من الحديث غُنية عن الضَّعيف منه لأنَّه لا يفيد بلا خلاف إلَّا الظَّن، و الظَّن المرجوح، وهو كما قال تعالى:﴿لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[1]، وقال صلَّى الله عليه و سلَّم:((إيَّاكُم والظَّن، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيث))، فلم يتعبَّدنا الله تعالى بالعمل به، بل نهانا رسول الله صلَّى الله عليه و سلَّم عنه]

الشَّارح:

وهذا الَّذي عليه أهل الحديث؛ وحتَّى لا يطول بنَا الوقت، ونظرًا لتأخُّرنا هذه اللَّيلة ندخل إن شاء الله تعالى في صميم الكتاب –أي من أوَّله–، ولكن قبل أن ندخل أُنبِّه على أنَّه من أراد أن يستفيد من هذه المجالس فليحرص على أن يحفظ الأدلَّة الَّتي سنُوردها إن شاء الله تعالى

---

[1] [يونس: ٣٦]

من أصل الكتاب، إنَّما عملنا يَنبني على التَّرتيب والتَّهذيب فقط مع شيء من التَّحقيق، أن يحفظ هذه الأدلة.

فعملنا في هذه المجالس على أركان ثلاثة: التَّرتيت والتَّهذيب -أي التَّلخيص أو الإختصار على اختلاف يسير بين هذه المصطلحات الثَّلاثة-، والثَّالث: التَّحقيق، والتَّحقيق كما بين أئمَّة اللُّغة في كتبهم يعني أن تصل إلى اليقين في أمر ما، حقَّقت الأمر أي بلغت اليقين فيه أو أيقنتَ أو نحو ذلك، ولذلك لفظ التَّحقيق هذا يدَّعيه الكثير من الكُتَّاب في زماننا وهم ليسوا أهلًا له ولَا يعملون بِمقتضاه أو لا يُحقِّقون مَرامه؛ فرجاء من إخواننا من طلبة العلم أن يعتنوا بحفظ الأدلَّة ما استطاعوا، ونحن نذكر الدَّليل مع من رواه من الصَّحابة ومن أخرجه من أصحاب الكتب المعروفة باختصار.

وأبدأ بادئ ذي بدء بالإشارة إلى الأصول الَّتي بُنيت عليها صلَاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فنقول:

إنَّ صلَاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم -أي الأدلَّة الَّتي وصلت بها إلينا- قد إنْبَنَتْ على عدَّة أحاديث هي تُعدُّ أصولًا في هذا الباب على رأسها حديثان، الحديث الأوَّل هو الحديث المشهور بحديث "المسيء في صلاته" وهذا الحديث هو الَّذي بنى عليه المصنِّف -رحمه الله تعالى- كتابه هذا، بناه على ما وقف عليه من طُرق لهذا الحديث، وأصحّ الروايتين فيه هما روايات حديث أبي هريرة وروايات حديث رفاعة بن رافع الزُّرقي -رضي الله عنهما-، فنذكر أوَّلًا ما جاء من طُرق حديث أبي هُريرة في الصَّحيحن إبتداء، ثُمَّ في السُّنن الأربع وعند أحمد لأنَّها تُعدُّ الأصول الَّتي أخرجت هذا الطَّريق، ويكون اعتناؤنا ابتداءً به لأنَّه هو الأصل، فأكتفي بأن أورد لكم إحدى الرِّوايات وهي الرِّواية الأولى الَّتي أخرجها البخاري لحديث أبي هريرة في صحيحه حتى تُحفظ؛ فأقول البُخاري أخرج هذا الحديث عن شيوخٍ ثلاثة له في صحيحه: الأول:"محمد بن بشار"، والثَّاني:"مسدَّد بن مُسرهد" والثَّالث:"إسحاق بن منصور".

فأمَّا الأوَّل فأخرجه في كتاب الصَّلاة تحت باب:(وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصَّلوات كلِّها في الحضر والسَّفر) فأخرجه عن شيخه محمَّد بن بشَّار، قال:(حدَّثنا مُحمَّد بن بشَّار قال: حدَّثنا يحيى عن عبيد الله قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنَّ

رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم دخل المسجد فدخل رجل فصلَّى فسلَّم على النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فردَّ وقال:((ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)) فرجع يُصلِّي كما صلَّى ثُمَّ جاء فسلَّم على النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقال:((ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)) ثلَاثًا، فقال: والذّي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلِّمني، فقال:((إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاة فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآن ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا وافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا)) هذه الرِّواية الأولى التي أوردها البخاري في صحيحه في كتاب الصَّلاة.

والموضع الثَّاني أخرجه البخاري في كتاب الصَّلاة أيضًا تحت باب:(أمر النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم الَّذي لَا يتم ركوعه بالإعادة) عن شيخه مُسدَّد بن مُسرهَد، قال:(أخبرني يحي بن سعيد به) بالإسناد نفسه وبنحو هذا اللَّفظ، وأذكره باختصار لن نتتبَّع كلّ هذه الطُّرق لأنَّ المصنِّف –رحمه الله تعالى– فعل ذلك وبنى كتابه على تتبُّع طرق حديث أبي هريرة وتتبُّع ألفاظه من مختلف المصادر، وإنَّما نحن فقط نذكر ما جاء في الصَّحيحن له من طرق وما جاء في كتب السُّنن وعند أحمد باختصار.

فمسلم أخرجه كما قلنا من هذا الطَّريق وأحمد في مسنده رواه مباشرة عن يحي بن سعيد الَّذي هو والد سعيد، فسعيد ابن أبو سعيد المقبري يرويه عن أبيه، يروي هذا الحديث عن أبيه بهذه الطُّرق [...] إسقاط أبو سعيد، فالموضع الأوَّل عند البخاري في هذا الطَّريق كان في كتاب الإستئذان أخرجه عن عبد الله بن نُمير من طريق شيخه إسحاق بن منصور، قال:(حدَّثنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الله بن نمير) والموضع الثَّاني في كتاب الأيمان والنُّذور باب:(إذا حلف ناسيًا) في الأيمان أيضًا عن شيخه إسحاق بن منصور قال:(حدثني إسحاق بن منصور حدثنا أبو أسامة) وكلا الطَّريقين أيضًا يلتقيان عند "عُبيد الله بن عمر"؛ فمسلم أيضًا أخرجه من طريق شيوخه الثَّلاثة وكلُّهم قالوا حدثنا عبيد الله –أي ابن عمر– عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة مباشرة بإسقاط أبي سعيد، وأبو سعيد اسمه:"كَيسان"، وكما قال التَّرمذي وهو أيضًا ممَّن روى هذا، التِّرمذي رواه في "**الجامع**" بنفس الإسناد الذي رواه البخاري في أوَّل موضع من صحيحه، الترمذي رواه بإسناد البخاري نفسه فقال:(حدَّثنا محمَّد بن بشَّار به) فإسناد التِّرمذي هو إسناد البخاري في هذا الحديث

الأوَّل في صحيح البخاري؛ قال التِّرمذي:(ورواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر أصحّ)، وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة وروى عن أبيه عن أبي هريرة، وأبو سعيد المقبري اسمه:"كيسان"، وسعيد المقبري يُكنى:"أبا سعيد"، وقال المزِّي في "**تُحفة الأشراف**":(رواية يحيى أصحّ) أي يحيى بن سعيد، أي أصحّ من روايات عبد الله بن نُمير وأبي أسامة حمَّاد بن أسامة بإسقاط أبي سعيد، ولكنَّ الأمر كما قال العلائي في "**جامع التَّحصيل**" قال:(تقدَّم أنَّ سعيدًا المقبري سمع من أبي هريرة ومن أبيه عن أبي هريره، وأنَّه اختُلف عليه في أحاديث وقالوا أنَّه اختلط قبل موته..) إلى أن قال:(وتقدَّم أنَّ ما كان من حديثه مرسلًا عن أبي هريرة فإنَّه لا يضرّ لأنَّ أباه الواسطة) فسعيد أحيانًا يُرسل الحديث عن أبي هريرة وقد سمعهُ من أبيه وهذا لَا يضرّه لأنَّ أباه ثقة، فسواء ذكره أو صرَّح بالسَّماع منه أو أرسل عن أبي هريرة فحديثه صحيح، فهذا الإختلاف لا يضرّ البتَّة، وهذه الأمثلة الَّتي تُضرب للإختلافات الَّتي لَا يُعلَّل بها الحديث -أي لَا تضرّ ثبوت الحديث-، ولذلك أشار الشَّيخ الألباني -رحمه الله تعالى- إلى أنَّ الحافظ ابن حجر قد مال في الفتح إلى ثبوت كلا الطَّريقين؛ وهذا هو الرَّاجح أنَّ كِلا الطَّريقين صحيح.

وكما ذكرنا الحديث الثَّاني، حديث المسيء صلَاته وحديث رفاعة بن رافع الزرُّقي -رضي الله عنه- وهذا سوف تأتي رواياته بألفاظها المختلفة من خلال الكتاب، إنَّما أردتُ فقط أن أشير إلى روايات حديث أبي هريرة لأنَّه هو الأصل الَّذي نعتمد عليه في كتابنا إلى جانب روايات حديث رفاعة، فكلا الحديث هما البيان لصفة صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كما علَّمها للأعرابي الَّذي أساء في صلاته؛ والحديث الثَّاني الذي عليه المعتمدُ في بيان صفة صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم أيضًا وهذا ممَّا اعتمد عليه المصنِّف هو حديث أبي حُميد السَّاعدي -رضي الله عنه- وأيضًا له ألفاظ وطُرق ولكنِّي اخترتُ الرِّواية الَّتي أوردها البخاري كاملة في صحيحه في كتاب الصَّلاة تحت باب:(سُنَّة الجلوس في التَّشهُّد) حيث إنَّ البخاري قد قطَّع حديث أبي حميد هذا على عدد من أبواب كتاب الصَّلاة ثمَّ أورده كاملًا في هذا الباب:(باب: سُنة الجلوس في التَّشهد)، فنحن نحفظ هذه الرِّواية الكاملة الَّتي أوردها البخاري في هذا الباب والَّتي أخرجها من طريق محمد بن عمرو بن عطاء أنَّه كان جالسًا مع نفر من أصحاب النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فذكرنا صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقال أبو

حميد السَّاعدي:(أنا كنتُ أحفظكم لصلاة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، رأيته إذا كبَّر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثُمَّ هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كلّ فقار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولَا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، فإذا جلس في الرَّكعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الرَّكعة الآخرة قدَّم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته) هذه هي الرِّواية الكاملة لحديث أبي حميد السَّاعدي في كتاب الصَّلاة تحت باب:(سُنَّة الجلوس في التَّشهد) وكما أشرت قد قطَّع البخاري هذا الحديث -أي قطَّع ألفاظه على الأبواب- جعل لكلّ باب ما يناسبه من ألفاظ هذا الحديث وعلَّقه، فعلَّق هذا الحديث مُقطَّعًا على مختلف أبواب الصَّلاة وأورده موصولًا في باب واحد وهو باب:(سنة الجلوس في التَّشهد)؛ رجاء أن تُحفظ هذه الأدلَّة.

نكتفي بهذا في هذا المجلس حتَّى لا نشقّ عليكم في الحفظ، ونُكمل بقية المجالس بعد صلاة العشاء إن شاء الله تعالى؛ وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وأصحابه وسلَّم.